في المؤتمر الصحافي الذي عقدته لجنة المراقبة في المركز الإعلامي

الحمود: الكويت تنتظر من النواب دعم التقدم والازدهار
عوض: يجب تخصيص كوتا للمرأة وتطوير آلية الانتخابات

الانتخابات جرت تحت أنظار مراقبة محلية ودولية

أكد وكيل وزارة الإعلام الشيخ سلمان الحمود أهمية التقرير الذي أصدرته لجنة المراقبة على الانتخابات، ووصفه بالتقرير الايجابي، لافتا إلى أن العملية الانتخابية مرت شفافة ونزيهة، مشددا على أن نجاحها بفضل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد.

جاء ذلك على هامش المؤتمر الصحافي الذي عقدته لجنة المراقبة على الانتخابات ظهر أمس بمقر المركز الإعلامي بفندق شيراتون الكويت، لعرض أهم الملاحظات والتوصيات التي خرج بها تقرير اللجنة، بحضور رئيس جمعية الشفافية د.صلاح الغزالي، ومن الشبكة العربية الديموقراطية للانتخابات د.زياد عوض ود.طالب عوض. وأضاف الحمود ان البرلمان القادم يعد صفحة جديدة في العمل الوطني، الذي سيكلل بالتعاون بين كل النواب الفائزين في العملية الانتخابية لأمة 2012 تحت قبة عبدالله السالم، مشددا على أن الكويت الآن تنتظر منهم مرحلة جديدة من البناء والتقدم والازدهار.

جولات ميدانية

بدوره، أكد عوض أن العملية الانتخابية في الكويت شهدت لأول مرة مشاركة مراقبين محليين للإشراف عليها، لافتا إلى أن وفدا تشكل في زيارته من 34 خبيرا من المجتمع المدني، قدموا من 16 دولة عربية وأوروبية وأميركية (تشمل كندا وأميركا)، وتخللت زيارتهم جولات ميدانية لكل الدوائر الانتخابية الخمس.

وردا على سؤال حول التقييم العام للعملية الانتخابية، وعدم تمثيل المرأة في المجلس القادم، قال ان هناك تقريرا آخر تعد له اللجنة، لكشف الايجابيات والسلبيات بالكم والمعايير، سيصدر خلال الأيام المقبلة.

وعن عدم تمثيل المرأة قال عوض: «على الحكومة ان تقدم للبرلمان الجديد تشريعا جديدا يخصص مقاعد للمرأة (كوتا)»، لافتا إلى ضرورة تطوير آلية الانتخابات القادمة من خلال أحزاب وتعددية سياسية حتى يتم القضاء على النعرات القبلية والطائفية والمال السياسي.

وعن أهم الملاحظات التي خرج بها التقرير أوضح أن هناك ملاحظات ايجابية وأخرى سلبية، الأولى ان الانتخابات جرت بشكل جيد عموما، حيث لاحظ الفريق تعاونا بين وزارة العدل، التي وفرت الطاقم الأساسي لرئاسة اللجان، ووزارة الداخلية التي قامت بتوفير الخدمات للمواطنين في المراكز والقوى الأمنية التي وفرت حماية الصناديق والمراكز الانتخابية.

غياب للمعايير الواضحة للإنفاق الانتخابي أدى ألى صرف كميات كبيرة من الأموال التي قد تكون أثّرت على حرية الناخب

عدم تحديد عدد أعضاء اللجان الانتخابية وكيفية اختيارهم بدقة قد يؤدي إلى فوضى وإشكاليات إجرائية وإدارية

سرية الاقتراع

ولفت عوض إلى أن من أهم المعايير التي جرى احترامها وتطبيقها سرية الاقتراع، حيث اعتمد العازل (منصة التصويت) في كل اللجان وكذلك القسائم المعدة سلفا، وطبق رؤساء اللجان وأعضاؤها التعليمات الواردة في القانون لجهة التأكد من أن كل الأمور في نصابها قبل افتتاح الصناديق.

وشدد على وجود الشفافية، حيث تم السماح للمجتمع المدني، ممثلا في جمعية الشفافية الكويتية، بمراقبة الانتخابات، فعملت الجمعية على تدريب وإعداد 300 متطوع توزعوا على كل المراكز الـ 105، بحيث تمكنوا من تغطية غالبية اللجان التي بلغ عددها 543، فأضفوا المزيد من الثقة بالإجراءات وحسن تطبيقها وحسن سير العملية الانتخابية عموما.

وتابع ان التقرير رصد بعض الملاحظات على قانون الانتخابات، أبرزها التي سجلها الفريق العربي والدولي على قانون الانتخابات، والتي تتطلب النظر والتعديل بما يضمن المزيد من ديموقراطية وحرية الانتخابات، أهمها غياب الهيئة المستقلة للانتخابات بما يسمح للجهات المنظمة أن تتأثر بمواقف السلطة السياسية المعنية بتنظيم الانتخابات.

وكذلك لم يراع توزيع الدوائر العدل للناخبين، بحيث تفاوت عدد الناخبين بين الدوائر من 45,402 في الدائرة الثانية و113,409 في الدائرة الخامسة، في الوقت الذي يتساوى فيه عدد المقاعد (10 مقاعد لكل من الدوائر الخمس) ما يعكس تفاوتا كبيرا في الحجم التمثيلي للمقعد الواحد.

غياب المعايير

وأضاف عوض ان من الملاحظات غياب المعايير الواضحة للانفاق الانتخابي، ما أدى الى إنفاق كميات كبيرة من الاموال التي قد تكون أثرت على حرية اختيار الناخب، فالولائم المفتوحة خلال الحملات الانتخابية والضيافات أمام المراكز في يوم الاقتراع تعتبر من أدوات التأثير في حرية اختيار الناخب لمرشحيه.

إضافة إلى ان غياب المعايير الواضحة للاعلام والدعاية الانتخابية، وعلى الرغم من المذكرة 81 لسنة 2011، التي صدرت عن وزير الاعلام، أدى الى التمييز بين المرشحين في وسائل الاعلام الخاصة، والى استمرار التغطية الاعلامية للحملات الانتخابية حتى في يوم الاقتراع، من دون الالتزام بالحياد امام المرشحين وباحترام فترة الصمت الاعلامي.

ولا يلحظ القانون تدابير تساهم في تعزيز مشاركة المرأة السياسية من خلال تخصيص مقاعد لها بما يساعد على تلافي التمييز بحقها نتيجة العلاقات التقليدية السائدة في مجتمعاتنا، وهذا قلص عدد المرشحات الى 28 من اصل 286، وان القانون يعتمد سنا مرتفعا للاقتراع والترشح، بما يحرم فئة واسعة من المجتمع من حقه المشاركة السياسية.

وعدم تحديد عدد اعضاء اللجان الانتخابية وكيفية اختيارهم بدقة قد يؤدي الى فوضى واشكاليات اجرائية وادارية، اضافة الى ان اعتماد قضاة او مدعين عامين تعينهم وزارة العدل كرؤساء للجان قد يؤدي الى تداخل الصلاحيات بين وزارتي الداخلية والعدل من جهة، ومن جهة ثانية يؤدي الى اقحام السلطة القضائية بمهام تنفيذية، في حين يفترض ان يقتصر دورها على مهمة الفصل بالنزاعات التي تنشأ بين مختلف اصحاب الحقوق والمصالح.

ملاحظات إدارية

وزاد عوض ان هناك أيضا بعض الملاحظات في الإجراءات الإدارية منها تكرار ملاحظة عامة بشأن الرشاوى في مرحلة الحملات الانتخابية التي سبقت يوم الاقتراع.

كما لاحظ المراقبون العرب انتهاكا متكررا للمادة 31 «مكررة» من قانون الانتخابات، التي «تحظر اقامة الأكشاك والخيم او أي شيء من هذا القبيل امام لجان الاقتراع وغيرها»، حيث ان انتشار خيام المرشحين والأكشاك التي كانت تقوم بتوزيع المأكولات والمشروبات على الناخبين طوال يوم الاقتراع انما تعتبر انتهاكا لهذه المادة ولحق المواطن في المشاركة بحرية ونزاهة من اجل الاختيار الحر والمستقل يوم الانتخاب.

وكذلك استمرار الحملات الاعلامية والدعاية الانتخابية يوم الاقتراع من خلال بث المقابلات مع المرشحين، والقيام بالدعاية الانتخابية والاشارة والتلميح الى بعض المرشحين في البرامج الحوارية، ومن قبل بعض المحللين السياسيين في الاعلام الخاص.

إضافة إلى ان العدد الكبير للناخبين في معظم اللجان الذي وصل أحيانا الى 1500 ناخب في بعضها، وتراوح المعدل الاجمالي بين 800 و1200، يؤدي الى تزاحم شديد للناخبين وطول مدة الانتظار وارهاق اللجان، في حين ان المعايير الدولية توصي بأن يكون عدد الناخبين الأمثل في كل لجنة يتراوح بين 400 و600.

حضور أمني

واستدرك عوض ان من الملاحظات الادارية تواجد القوى الامنية بكثافة داخل المراكز وبسلاحها، ما يؤدي عادة الى حالة من الارباك تسيطر على الناخبين، وعلى الرغم من انه لم تسجل اي حالة تدخلت فيها القوى الامنية مع الناخبين واللجان في مسار العملية، فإن الوضع الطبيعي ان يقتصر حضور القوى الامنية خارج المراكز وعلى ابواب اللجان وبعدد محدود.

وقد أعطى رؤساء اللجان سلطة تقديرية في اتخاذ بعض القرارات، من بينها فتح اللجان (سجل في الكثير منها الافتتاح في الساعة الثامنة والنصف) واغلاقها للصلاة او للغداء (وقد أفيد عن اغلاق بعضها مدة ساعتين في الوقت الذي ينتظر فيه الناخبون خارج أبوابها وأمام المركز)، ولعل أهم مظاهر هذه السلطة التقديرية السماح للمراقبين بدخول اللجان والاشراف على مسار اعمالها بحيث ان عددا قليلا من رؤساء اللجان رفض السماح للمراقبين بدخول اللجان، ما يثير الريبة والشك من الدوافع لاتخاذ مثل هذا القرار.

ولم يراع بعض رؤساء اللجان مبدأ سرية الاقتراع لاسيما في طريقة وضع منصة الاقتراع او وضع المنصتين بقرب بعضهما أو عندما سعوا لمساعدة الناخبين الأميين او ذوي الاعاقة والمسنين، فبدلا من مساعدتهم على تسجيل خياراتهم بصوت خافت وفق ما هو منصوص عليه في القانون، كانوا يقومون بذلك بصوت مسموع لجميع من في اللجنة لاسيما مندوبي المرشحين، كما لوحظ صعوبة استخدام منصات التصويت من قبل ذوي الإعاقة.

نسبة مشاركة عالية

من جانبه، أكد د.طالب عوض أن هذه الانتخابات شهدت نسبة مشاركة عالية وصلت إلى 61٪ من اجمالي عدد الناخبين، مما اعتبره من أهم الانطباعات التي خرجت بها لجنة المراقبة على الانتخابات، لافتا إلى أن الانتخابات كانت شفافة ونزيهة ومعبرة عن رغبة الناخبين.

وقدم رئيس جمعية الشفافية د.صلاح الغزالي الشكر لكل ضيوف العملية الانتخابية من المراقبين والإعلاميين والمحليين السياسيين الذي قدموا للمشاركة في العرس الديموقراطي الكويتي.

الفريق العربي والدولي: الكويت وفّرت لمواطنيها أجواء لممارسة حقهم الانتخابي

فرق المراقبة تمارس عملها في أجواء من الشفافية والحرية

الكويت ـ كونا: أشاد الفريق العربي والدولي لمراقبة انتخابات الفصل التشريعي الـ 14 لمجلس الأمة بدور وزارتي العدل والداخلية الكويتيتين في تنظيم الفرق المحلية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية بما وفر اعلى درجات التقدير والاحترام لممارسة المواطن الكويتي حقه الانتخابي بشكل لائق.

وقال ممثل الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات د.زياد عبدالصمد في مؤتمر صحافي أقامته جمعية الشفافية اليوم ان الانتخابات جرت بشكل جيد حيث لاحظ الفريق تعاونا بين وزارتي العدل والداخلية في توفير طاقم اساسي لرئاسة اللجان ومراكز وقوة امنية وفرت حماية الصناديق والمراكز الانتخابية.

واضاف انه لفت نظر المراقبين الى ممارسات الجهات المنظمة التي تنم عن احترام حق المواطنين وقيامهم بالجهد المطلوب لتوفير راحتهم وضمان مشاركتهم الفاعلة كما لاحظوا حسن المعاملة والتعاون من اجل توفير افضل الظروف لنجاح العملية الانتخابية بشكل عام.

وذكر عبدالصمد أن هناك معايير مهمة تم احترامها وتطبيقها وهي سرية الاقتراع حيث اعتمدت العوازل في منصة التصويت وتطبيق رؤساء اللجان واعضائها الإجراءات والتعليمات الواردة في القانون للتأكد من أن كل الامور في نصابها قبل افتتاح الصناديق.

واضاف أن منع الدعاية في دور العبادة والعلم هو اجراء يساهم في تحرير الناخب من الضغوط التي يمكن أن يخضع لها وتؤثر على خياراته.

واشار الى دور الشفافية في السماح للمجتمع المدني متمثلا في جمعية الشفافية الكويتية في المراقبة من خلال 300 متطوع توزعوا على كل المراكز إلى 105 بحيث تمكنوا من تغطية اللجان التي بلغ عددها 543 لجنة.

وقال ان الفريق العربي والدولي سجل الأداء الجيد للقوات الأمنية التي حافظت على الأمن وحسن سير العملية الانتخابية وتعاونت مع رؤساء اللجان والناخبين بما ضمن المشاركة اللائقة لجميع المقترعين والشفافية وحرية الاختيار.

وأضاف أن الفريق أيضا سجل جهدا واضحا لوزارة الإعلام ووسائلها في الكويت التي افسحت المجال امام كل المرشحين بشكل متساو ووفرت كل الخدمات اللوجيستية لوسائل الإعلام للقيام بدورها.

وحول الملاحظات للفريق العربي والدولي على قانون الانتخابات قال عبدالصمد انها تتطلب النظر والتعديل بما يضمن المزيد من الديموقراطية وحرية الانتخابات مشيرا الى غياب هيئة مستقلة للانتخابات بما يسمح للجهات المنظمة بأن تتأثر بمواقف السلطة السياسية المعنية بتنظيم الانتخابات.

واضاف ان توزيع الدوائر لم يراع التوزيع العادل للناخبين بحيث تفاوت عدد الناخبين بين الدوائر في الوقت الذي يتساوى فيه عدد المقاعد لكل من الدوائر الخمس مما يعكس تفاوتا كبيرا في الحجم التمثيلي للمقعد الواحد.

وقال عبد الصمد ان غياب المعايير الواضحة للانفاق الانتخابي ادى الى انفاق ملحوظ لكميات كبيرة من الاموال التي ربما اثرت على حرية اختيار الناخب وبخاصة الولائم المفتوحة والضيافات امام المراكز في يوم الاقتراع ناهيك عن غياب المعايير الواضحة للاعلام والدعاية الانتخابية.

وذكر ان القانون لا يلحظ تدابير تساهم في تعزيز مشاركة المرأة السياسية من خلال تخصيص مقاعد لها بما يساعد على تلافي التمييز بحقها نتيجة العلاقات التقليدية في مجتمعاتنا فقلص عدد المرشحات الى 28 من اصل 286 مرشحا وانعكس على النتائج بحيث لم تفز أي من المرشحات.

تحليل اخباري

54٪ التغيير في المجلس الجديد

بانتهاء انتخابات أول من أمس، تكون نسبة التغيير عن المجلس السابق 54٪ كان 22٪ (11 نائبا سابقا) منهم قد انسحبوا قبل الانتخابات أو أبعدتهم الفرعيات، وقد دخل هذا المجلس 27 نائبا إما جديدا أو أعيد انتخابهم، ويسجل المراقب هذه الملاحظات على نتائجها:

● غابت المرأة غيابا تاما بعد أن كانت قد وصلت لأول مرة في الانتخابات الماضية بوصول 4 نائبات عرفن بتأييد سياسة الحكومات السابقة المطلقة باستثناء النائبة السابقة د.أسيل العوضي التي دفعت ثمن موقف كتلتها العمل الوطني «الرمادية».

● تراجعت أعداد النواب الشيعة من 9 نواب إلى 7، حيث فقدوا مقعد رولا دشتي في الثالثة، وحافظوا على مقعد عدنان المطوع بالثانية وخسروا مقعد معصومة وحسن جوهر لصالح عبدالحميد دشتي في الأولى.

● جاءت خسارة حسن جوهر مدوية بين أوساط الاعتدال والطرح الوطني المعادي للطائفية، وهي خسارة بكل المقاييس لسجل هذا النائب المخضرم الوطني الذي وصل للبرلمان بمجالس 1996 و1999 و2003 و2006 و2008 و2009.

● أنهت هذه الانتخابات كتلة العمل الوطني التي كان لها 5 أعضاء بضربة قاضية، حيث لم ينجح من أعضائها سوى مرزوق الغانم مع تراجع واضح لترتيبه من الأول في الانتخابات الماضية إلى السادس في هذه الانتخابات، فلقد أحجم الصرعاوي عن الانتخابات وسقط كل من صالح الملا وعبدالله الرومي (كان نائبا لرئيس مجلس الأمة) وأسيل العوضي، ويفسر سقوط هذه الكتلة المدوي إلى ضبابية مواقفها ورمادية سياستها، خصوصا حين كان هناك فرز واضح بين الحكومة والبرلمان، وموقفهم من فضيحة الإيداعات المليونية التي «لغمطوا» فيها دون موقف واضح حاولوا تبريره بالطريق الثالث دون جدوى، وحاولوا مسك العصا من المنتصف، وهو الأمر الذي عاقبهم عليه الناخبون شر عقوبة.

● جاء نجاح النائب الوطني عبدالرحمن العنجري مدويا أيضا وضربة موجعة لكتلة العمل الوطني التي خرج منها نتيجة لمواقفه المعارضة للفساد وخروجه على كتلته المترددة في موقفها من حكومات الفساد السابقة، على الرغم من الحرب الضروس التي تعرض لها بدائرته بسبب مواقفه التي لم يساوم عليها.

● نجاح أول خليجي مرشح لجائزة نوبل للسلام د.عبيد الوسمي.

● تصدر ما عرفته الحكومات السابقة وأنصارها بالمؤزمين المراكز الأولى والمتقدمة في الدائرة الثانية (جمعان الحربش)، والثالثة (فيصل المسلم)، والرابعة (البراك وهايف ودخول جديد للوسمي تلاه «المؤزم» الوعلان)، والصواغ والطاحوس بالخامسة.

● سقوط الفرعيات والتحالفات القبلية في الرابعة والخامسة، حيث سقط جميع مرشحي فرعية مطير الـ 4 واخترق الطاحوس المركز الثاني رغم رفضه للفرعيات بقبيلة العجمان وخسر الحويلة مقعده رغم نجاحه بالفرعية، لكن مواقفه الرمادية والموالية للحكومة أخرجته من البرلمان، كما سقط تحالف المري وتحالف الهاجري والدوسري والعتيبي ونجح منهم خالد شخير الذي حظي بدعم التيارات الدينية، وبقي العوازم ملتزمين بفرعيتهم بالخامسة لكن المتصدر للمرتبة الأولى هو فلاح الصواغ الذي رفض الفرعية ويليه خالد الطاحوس العجمي الذي رفض الفرعية أيضا.

● إقرار مبدأ المراقبة الدولية حد بشكل كبير من ظاهرة الشراء وإن لم يقض عليها تماما وخصوصا تلك التي كانت تتم في السابق يوم الاقتراع جهارا نهارا.

● دخل هذا المجلس وجوه شبابية جديدة: عبيد الوسمي (الرابعة)، فيصل اليحيى (الثالثة)، رياض العدساني وحمد المطر (الثانية)، خالد شخير (الخامسة)، أسامة الشاهين (الأولى).

● لعب الشباب دورا حاسما في هذه الانتخابات بحراكهم وتركيزهم على مرشحيهم الذين نجح بعضهم، أو أحرزوا مراكز متقدمة، كما كان للانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي دورا مهما في توجيه حركة الناخبات واتجاهاتهم.

● كان للإسلاميين النصيب الأكبر من المقاعد توزعوا على 22 مقعدا بين سلفي وإخوان ومستقل وهو انعكاس لأمرين: حالة إقليمية بانتخابات الربيع العربي أوصلت غالبية إسلامية، وضعف التيار المدني الكويتي وتشتته ومصادرته من قبل أهل المصالح التجارية وهو ما أدى إلى عزوف الشباب عن مساندته.

الشيخ سلمان الحمود

مراقبة الانتخابات: تشكيل هيئة عليا مستقلة تدير العملية الانتخابية من رجال قانون وخبراء وأكاديميين

لاول مرة في تاريخ الانتخابات الكويتية، يقر مبدأ مراقبة الانتخابات من قبل مراقبين محليين ودوليين، وهو مبدأ كانت ترفضه الحكومات المتعاقبة السابقة، وجاء تقرير الفريق العربي لمراقبة الانتخابات لمجلس الامة 2012، من 46 خبيرا للانتخابات قدموا من 17 دولة عربية وأوروبية وأميركية وزاروا معظم مراكز الاقتراع وتجولوا فيها.

وفيما يلي مختصر للتقرير حيث جاء في تمهيد ومقدمة البيان اشادة بالدور الذي قامت به اجهزة الدولة في تنظيم الانتخابات، وقد سجل التقرير الايجابيات التالية:

1. تعاون بين وزارتي العدل والداخلية وتوفير الاطقم المكلفة بتنفيذ سير عملية الانتخابات.
2. سرية الاقتراع وفق معايير مقبولة.
3. اجراء العملية وفق القانون والاجراءات المتبعة.
4. حرية الناخب حدت من رشاو الاصوات.
5. منع الدعاية في دور العبادة لعدم ممارسة الضغط على حرية الناخب.
6. تجريم الرشوة ومنع اموال الجمعيات والنقابات.
7. شفافية بالسماح بمراقبة الانتخابات عن طريق جمعية الشفافية الكويتية التي اعدت 300 متطوع توزعوا على 105 مراكز اقتراع وغطوا اللجان الـ 543 وتأكدوا من حسن سير العملية.
8. قام المراقبون بالتجول والقيام بدورهم بحرية بين مراكز الاقتراع.
9. تعاون الاجهزة الامنية لتسهيل سير العملية.

وسجل التقرير ملاحظات على قانون الانتخابات الكويتي هي:

1. غياب هيئة مستقلة للانتخابات.
2. عدم مراعاة العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية التي تراوحت بين 45 الفا في الدائرة الثانية و113 في الخامسة في وقت يتساوى عدد مقاعد كل دائرة بعشرة مقاعد.
3. غياب معايير الانفاق والصرف على الحملات الانتخابية.
4. غياب معايير واضحة للاعلام والدعاية واستمرار الدعاية الانتخابية حتى يوم الانتخابات.
5. لا توجد تدابير لتعزيز مشاركة المرأة السياسية من خلال تخصيص مقاعد «كوتا» لهن.
6. سن الاقتراع والترشيح مرتفع نسبيا ومخالف للمعايير الدولية حيث لا يصوت سوى من كانوا فوق الـ 21 ولا يترشح الا من كان فوق الـ 30 عاما.
7. عدم تحديد اعضاء اللجان الانتخابية بدقة ادى لنوع من الفوضى واشكاليات ادارية.
8. تداخل صلاحيات وزارتي الداخلية والعدل مما ادى الى اقحام السلطة القضائية بمهام تنفيذية في حين يجب ان يقتصر دورها على فض المنازعات التي قد تنشأ.
9. تفشي الرشاوى الانتخابية في المراحل السابقة ليوم الاقتراع حيث قدمت جمعية الشفافية 31 بلاغا لشراء الاصوات موثقة ولم تتخذ تدابير قضائية رادعة.
10. انتهاك المادة 31 «مكرر» من قانون الانتخابات بعدم وجود اكشاك او تجول المرشحين او مناصرين في مراكز الاقتراع او حولها.
11. العدد الكبير للناخبين الذي وصل الى 1500 ناخب في بعض اللجان بينما يتراوح العدد المقبول بين 400 و600 في كل مركز انتخابي حسب المعايير الدولية.

التوصيات:

1. تشكيل هيئة عليا مستقلة للانتخابات من رجال قانون وخبراء وأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني تشرف على العملية الانتخابية برمتها منذ الاعلان عنها وحتى الاعلان عن نتيجتها.
2. اعادة النظر بتقسيم الدوائر الانتخابية بما يحقق العدالة بين الناخبين ونسب التمثيل.
3. وضع معايير واضحة للاعلام والاعلان والدعاية بما يضمن العدالة بين جميع المرشحين.
4. وضع سقف اعلى للانفاق على الحملات الانتخابية وبشفافية للصرف عليها.
5. ضمان حق مؤسسات المجتمع المدني بمواكبة ومراقبة الانتخابات لتحقيق عدالة وشفافية.
6. تقليص عدد افراد القوى الامنية داخل المراكز الانتخابية.
7. عدم السماح للمندوبين والمرشحين بالتجول داخل مراكز الاقتراع حاملين بطاقات التعريف والدعاية للمرشح.

ويخلص التقرير الى الاشادة بدور وزارتي العدل والداخلية لما قدموه من تسهيلات للمراقبين يوم امس.